Route Educational & Social Science Journal
Volume 7 (1); January 2020

Artical History

Received	Accepted	Available Online
26.12.2019	15.01.2020	31.01..2020.

THE ROLE OF MANAGEMENT CONTROL IN COMBATING ADMINISTRATIVE CORRUPTION

Dr. Ziad Khalaf KHALIl[1]
Dr. Mozahim M. ALI[2]

Abstract

The research delt with the phenomenon of administrative corruption and its causes and effects, and highlight the importance of the audit system and the standards by which to evaluate the quality of work done by different institutions and their efficiency, the research also links between the phenomenon of administrative corruption and the impact of censorship in curbing corruption. Audit can vary from strategic audit to administrative audit and financial audit which are considered essential, although each one have its own significance in the audit of activities and implementation and execution of plans. The research concentrated on the statistical methods for each kind of monitoring and audit systems, and areas falling within each context and the main criteria used to measure the effectiveness of the audit / monitoring system. The research included the phases of audit implementation and how to start and end each phase and field of usage. The research gave emphasis on the existance of the main three audit types in one institution this in addition to the essencial role of the internal audit, all of which constitute a tool for institutional development. The magor conclusions of the research is that when the state is not attentive and loose, the need for auditing increases especially public auditing (parliamentary) with the use of modern means of monitoring and audit the use of quantitative and statistical methodsin the monitoring and auditing to reduce financial and administrative corruption, this in addition to giving audit bodies full independence not tiedingthem to the state (executive branch) this in order to increase the effectiveness of these bodies.

Key words: Administrative corruption, Audit system , effectiveness .

[1] Instructor- Baghdad University-mzahimmahir@gmail.com
[2]Assistant Proffesor- Al-Bani University -University-mzahimmahir@gmail.com

دور الرقابة الأدارية في مكافحة الفساد الاداري والمالي

م. د. زياد خلف خليل- جامعة بغداد
أ. م. د. مزاحم ماهر علي- كلية الباني الجامعة

الملخص

تناول البحث ظاهرة الفساد الاداري وبيان اسبابه واثاره وبيان نظام الرقابة واهميته والمعايير التي يمكن عن طريقها تقويم جودة العمل للاقسام و كفاءتها وتناول البحث عملية الربط بين ظاهرة الفساد الاداري واثر الرقابة في محاربة تلك الظاهرة والحد منها. والرقابة تتنوع وفقا لتخصصات التي تقوم بها فهناك الرقابة الستراتيجية والرقابة الادارية والرقابة المالية وهي اهم هذه الانواع حيث لكل منها اهمية في رقابة النشاط وتنفيذ الخطط التي تتم متابعة تنفيذها . وركز البحث على الاساليب لكل نوع من هذه الانواع والمجالات التي تدخل في سياقها واهم المعايير التي تستخدم لقياس فعالية نظام الرقابة . وقد شمل البحث مراحل تطبيق الرقابة وكيفية البدء والانتهاء منها واهم مجالاتها.

ان اهم ما ركز البحث عليه هو وجود مثل هذه الانواع في منشأه واحدة او نوعية واحدة او منظمة واحدة واشارالبحث الى اهمية التدقيق الداخلي وعملية التنمية في كافة المجالات وظهر في البحث بان الرقابة هي اداة من ادوات التنمية.

واهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث هي ان هناك حقيقة واحدة وهي كلما كانت كانت الدولة غير مهتمة بامور الضبط على ممتلكاتها كلما كانت الحاجة الى الرقابة وخاصة الشعبية (البرلمانية) مع استخدام الوسائل الحديثة في الرقابة والتدقيق واستخدام الاساليب الكمية والاحصائية في عملية الرقابة والحد من الفساد الاداري والمالي ولا تخفى ضرورة وجوب اعطاء استقلالية كاملة للاجهزة الرقابية وعدم ربطها بالدولة (الجهاز التنفيذي) لزيادة فعالية هذه الاجهزة.

الكلمات المفتاحية : الفساد الأداري ، نظام الرقابة ،فعالية .

الفصل الأول

منهجية البحث

1.1 مقدمة:

ترتبط المهام الرئيسية للإدارة بمستوياتها المختلفة بحسن استخدام الموارد المادية والبشرية وعدم الخروج عن المخطط وإيقاف الاستخدام الغير صحيح لها داخل المنشاة والمنظمة وأعطي هذا الدور للسلطة الرقابية لتكون العين الساهرة لتلافي الوقوع في الفساد الإداري والمالي الذي يؤخر أي تطور ونمو اقتصادي واجتماعي.

ويعتبر الفساد من اخطر أمراض العصر وأشدها ضراوة في مواجهة خطى التنمية، ويعد بحق التحدي الحقيقي لأمل أي مجتمع يريد أن يحقق ذاته وكيانه لغد مشرق يعم فيه الخير والنماء.

والفساد بمفهومه الشامل هو (مرض اجتماعي خطير جداً إذا انتشر في أي مجتمع انهار المجتمع بجميع مؤسساته العامة والخاصة بما يؤدي بشكل حتمي الى زعزعة امن واستقرار أي بلد في العالم. وهو التلف والخلل والاضطراب ويعني الحاق الضرر بالافراد والجماعات وهو ناشئ عن سلوك الانسان وحده.

والفساد ظاهرة عالمية اجتماعية، يندر ان يخلو مجتمع منها، ولكن تكمن الخطورة في انها تنتشر كالعدوى او كالنار في الهشيم اذا ما صادفت وجوده في بيئة ما، ولعل فترات التحول والتغير الاجتماعي او الاقتصادي او السياسي في المجتمعات تعد اكثر الظروف الملائمة لانتشار الفساد والتي فيها يبعد الفرد عن مثاليات العمل الاخلاقي والقيمي. والفساد الإداري والمالي يعتبر من اكثر المسائل التي تهم جميع مجتمعات دول العالم لما له من تأثير كبير على جميع مناحي الحياة.

ويتوقف نجاح او فشل المنظمة على مدى قدرتها على تحقيق رسالتها وغايتها واهدافها وهذا يتطلب وضع إستراتيجية معينة والسعي لتنفيذها في ظل التغيرات المختلفة المحيطة بالمنظمة، والوسيلة الوحيدة امام المنظمة لمتابعة تنفيذ إستراتجيتها او تعديلها هي في قيامها بعملية الرقابة.

ان الرقابة هي نظام للتعرف على مدى تنفيذ استراتيجيات المنظمة، اي مدى نجاحها في الوصول الى اهدافها وغاياتها، وهذا يحتاج الى وضع خطة إستراتيجية والسعي لتنفيذها من اجل تحقيق رسالة المنظمة واغراضها. والفساد الإداري اكبر معوق للإصلاح والتنمية وقد أظهرت دراسات كثيرة مقدار خطورته وانعكاساته المدمرة على تطور المجتمعات وتاثيرها على عملية الاصلاح، فلقد عرف الفساد بموجب تقرير التنمية الصادرة عن البنك الدولي عام1967 بانه (سوء استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب ومنافع خاصة).

وتدخل تحت هذا التعريف العمولات التي تسهل عمل الصفقات سواء على شكل وضع اليد على المال العام او الحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي للدولة، فقد ازدادت حالات الفساد الاداري في العراق خاصة بعد عام 2003 مما ادى الى ارتفاع نسبة البطالة وتفشي حالات التلاعب والغش كل ذلك جعل العراق في مقدمة الدول التي تميزت بارتفاع نسبة الفساد، اذ يشير التقرير الخاص الصادر عن منظمة الشفافية الدولية بان ظاهرة الفساد قد انتشرت في العراق بشكل كبير.

ان المحاولات التي برزت في مجال معالجة هذه الحالة من وجهة النظر المالية في العراق بدات بتاسيس ديوان الرقابة المالية عام 1927 الذي يمثل جهة مستقلة وحيادية ومتابعة لانشطة

الوحدات الحكومية عن طريق عمليات التدقيق التي تقوم بها كوادر ديوان الرقابة المالية مرورا بالتشريعات المتعلقة بمحاربة الفساد الاداري التي نظمتها القوانين العراقية مثل قانون العقوبات انتهاء بتاسيس دائرة المفتش العام وهيئة النزاهة العامة.
ولقد تناول هذا البحث ظاهرة الفساد الاداري وبيان اسبابه واثاره وبيان اثر نظام الرقابة واهميته والمعايير التي يمكن عن طريقها تقويم جودة عمل الاقسام وكفاءتها، ولاجل اتمام الفائدة فان هذا البحث يتناول عملية الربط بين ظاهرة الفساد الاداري واثر الرقابة في محاربة تلك الظاهرة والحد منها. وانتهى البحث الى استعراض عدد من النتائج والتوصيات المهمة مع اشارة الى المراجع.

1.2 مشكلة البحث

تفتقر اقسام الرقابة في معظم الوحدات الادارية في القطاع العام والحكومي الى امكانية الحد من المخالفات او التجاوزات التي ترتكب فيها لاسباب عدة منها ضعف كوادر تلك الاقسام من حيث المؤهلات و الخبرات العملية، وبسبب ضعف دعم هذه الاقسام من الادارات العليا بالكوادر المتخصصة، وبالتالي ضعف قدرتها على ممارسة واجباتها في مجال التدقيق ومراقبة أنشطه الوحدة الحكومية وتقويم اجراءات العمل فيها على وفق ما هو محدد في التشريعات والتعليمات، وكذلك بسبب ارتباطها المباشر بادارة تلك الوحدة من ثم تاثير ذلك على استقلالها وحياديتها الرقابية وفي نوع التقارير التي تعدها، وهذا ما جعلها اشكالية قبل ان تكون مفتاح لمعالجة الاشكاليات.

1.3 أهمية البحث

ان اهمية البحث تاتي من نتائج التحليل الواقعي الموضوعي لعمليات الرقابة على التصرف بممتلكات الدولة ومؤسساتها وهو محاولة متواضعة لدراسة واقع نظم الرقابة المتبعة بانواعها والظروف المحيطة بها والمسؤولية الادارية والمالية الملقاة على عاتق ذوي الاختصاص.
وتاتي اهمية هذا البحث من اهمية الرقابة حيث انها تدلنا على سلامة تنفيذ الاهداف الموضوعة وتدلنا على سلامة الاجراءات ذاتها وعلى ضرورة تعديلها، او تغيرها، وكما انها تؤكد على ضرورة الاخذ بالاعتبار المقاييس المالية غير المالية عند تصميم نظام الرقابة.
وتبرز اهمية هذا البحث من النقاط الاتية:
1- تحديد مستوى تنفيذ الخطط الموضوعة وسلامة الاجراءات.
2- انه يسلط الضوء على ظاهرة خطيرة وواسعة الانتشار وتؤثر تاثيرا كبيرا وملحوظا في المجتمع العراقي بعامة والنواحي الاقتصادية على وجه التحديد وهي ظاهرة الفساد الاداري والمالي وأنعكاساتها على بطالة والشباب والمظاهرات الشعبية الحاضرة في العراق ..

3- ان هذا البحث لا يكتفي بتسليط الضوء على الظاهرة المذكورة وانما يبحث في اسبابها وكذلك في اعطاء الحلول الممكنة في القضاء عليها او الحد منها.
4- يسلط الضوء على اهم الاساليب الكمية التي تستخدم في عملية الرقابة والحد من الفساد الاداري والمالي.

وبناءا على ذلك فان لنظام الرقابة أهمية بالغة في:
1- متابعة الخطط الاقتصادية والمالية والادارية وسلامة تنفيذها.
2- منع حدوث انحرافات في تنفيذ الخطط لاهداف شخصية.
3- الدخول الى مستوى جودة في الاداء عالية تساعد على تحقيق اهداف المنظمات الادارية والاقتصادية والانتاجية.
4- حماية الكوادر البشرية وجعلهم في حالة حذر مستمر من الوقوع في الاخطاء الكبيرة.

1.4 هدف البحث

يهدف البحث الى عرض موجز لمفهوم الرقابة وأسس وجذور مفاهيمها وأنواعها وادوات القياس الخاصة بها والتعرف على مدى تطبيق الاسلوب الصحيح للرقابة والاستفادة من مزاياها. ان الهدف الرئيسي للبحث هو الاستفادة من نتائج البحث في مقترحات وتوصيات تساعد المنشات والمنظمات المختلفة على تحسين ورفع كفائتها وادائها وتحقيق اهدافها.
ومن اهداف البحث الاخرى تسليط الضوء على نقاط الضعف في تنفيذ هذا النشاط الحيوي المهم وايجاد الوسائل لتجاوزه وايقاف ما من شانه ان يشجع على الفساد المالي والاداري.

الفصل الثاني

المبحث-1: رؤية فلسفية لمفهوم الرقابة الادارية:

الرقابة في اللغة: تعني المحافظة والانتظار.(الرازي : 1981، 252)
الرقابة شرعا: استعمل فقهاء الشريعة المفهوم اللغوي لها، فهي تعني عندهم المحافظة والانتظار من قوله تعالى " لا يرقبون في مؤمن إلاّ ولا ذمة واولئك هم المعتدون".[1] سورة التوبة الآية (10)
ففي الاية الكرية السابقة وردت بمعنى الحفظ والمراعاة، وتعني المراقبة والانتظار، مفهوم المراقبة اصطلاحا. وعرفت الرقابة من قبل المختصين بالعديد من التعريفات نعرف قسم منها:

[1]- سورة التوبة الاية (10)

د. محمود عساف كتابة أصول الادارة عرفها بانها(الوظيفة الرئيسية في قياس اداء المرؤوسين وتصحيحه من اجل التاكد من الاهداف قد تحققت وان الخطط في قياس اداء المرؤوسين وتصحيحه من اجل التاكد من الاهداف وقد تحققت وان الخطط قد وضعت موضوع التنفيذ بالطريقة الصحيحة).

ومن كتاب الادارة الدكتور محمد ماهر عايش الذي عرف الرقابة بانها العملية: التي تسعى الى التاكد من ان الاهداف المحددة والسياسات المرسومة والخطط والتعليمات الموجهة انما تنفذ بدقة وعناية كما تعني الرقابة ان النتائج المحققة تطابق ما تتوقعه الادارة وتصبوا اليه.

كذلك تعرف الرقابة (بأنها التأكد والتحقق من ان تنفيذ الأهداف المطلوب تحقيقها قي المجال المالي والإداري تسير سيراً صحيحاً حسب الخطة والتوجهة المرسوم لها)[1].

ان الرقابة الادارية تعرف على انها مراجعة الانجاز وفقا للخطط الموضوعية كما انها تعرف بانها عملية قياس النتائج الفعلية ومقارنتها بالمعايير او الخطط ومعرفة اسباب الانحرافات بين النتائج المحققة والنتائج المطلوبة واتخاذ فعل تصحيحي.

عرف هنري فايول الرقابة بمفهوم الاشراف الدائم كما يلي (الاشراف والمراجعة من سلطة اعلى بقصد معرفة كيفية سير الاعمال والتاكد من ان المواد المتاحة تستخدم وفقا للخطة الموضوعة).

اما كونتيز دونيل فقد حدد مفهوم الرقابة بالاتي (هي قياس وتصحيح اداء الانشطة المسندة للمرؤوسين للتاكد من أهداف المشروع والمخطط التي صممت للوصول اليها قد تحققت).

تعتبر الرقابة وظيفة من الوظائف الادارية وتعني قياس وتصحيح اداء المرؤوسين، للتاكد من ان الاهداف والخطط المسطرة قد تم تنفيذها بشكل مرض، كما تعني الرقابة الاشراف والمراجعة من سلطة اعلى بقصد معرفة كيفية سير الاعمال ومراجعتها وفقا للخطط الموضوعة.

اما جورج تيري فقد عرفها بأنها(قدرة المدير على التاثير في سلوك الأفراد في تنظيم معين بحيث يحقق هذا التاثير النتائج المستهدفة).

ان الرقابة نظام يهدف الى متابعة الانجاز وبالتالي ضبط اصول ومجريات التصرف بالوسائل العامة المتوفرة، اذن هو نظام متابعة وتدقيق الغاية منه هو المحافظة على الموجودات وحسن استخدامها لتحقيق الاهداف. ان الهدف الاداري يفوق الهدف الرقابي وبمعنى الحصول على كفاءة العالية والاستخدام وليس المراقبة والتجسس وضمن ضوابط وقواعد واصول ثابتة.

اما المفهوم العلمي فان المراقبة بشكل عام هي عبارة عن وسيلة يمكن بواسطتها التاكد من مدى وتحقيق الاهداف بكفاية وفعالية في الوقت المحدد لها اذن الرقابة لابد منها في استكمال انجاز الاعمال.

فهي لا تقتصر على العمل التنفيذي وانما ترتبط بكافة الوظائف التي تتالف منها العملية الادارية واستنادا لذلك فانها لا ترمي الى تصيد الاخطاء بقدر ما تعني متابعة انجاز العمل بدقة وسرعة وتعمل على تقويم الاداء ومعالجة ما يتضمنه هذا الاداء من انحرافات واخطاء.

(1) محمود حميد عماره، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية – دراسة مقارنة بالقانون الإداري، مصر ، ص565.

وقد بدأت الرقابة المالية بصورة رقابة شكلية على الانفاق بهدف التاكد من صحة الانفاق وان الانفاق الفعلي تم في حدود الاعتمادات المخصصة والمحددة في قانون الموازنة بمعرفة السلطات التشريعية ثم امتدت بعد ذلك لتشمل ايضا رقابة شكلية على الايرادات العامة بهدف التاكد من ان التحصيل قد تم وفقا الى القوانين والتعليمات وان الاموال المحصلة التي تم توريدها للخزينة العامة للدولة .

ان الرقابة المالية منهج عملي شامل يتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية والمحاسبة والادارية وهي تهدف الى التاكد من المحافظة على الاموال العامة ورفع كفاءة استخدمها وتحقيق فعالية النتائج لمتحققة على ان يقوم بهذه المهمة جهاز مستقل ينوب عن السلطة التشريعية وغير خاضع لسلطة التنفيذية.

والرقابة هي المقياس والميزان الذي تزن به الادارة وجهود العاملين وبناءا على نتائج الرقابة يحكم على الادارة والعاملين بالمستوى الذي يستحقونه والرقابة هي العين الساهرة علي بقية العمليات الادارية كانها الحصن الذي يحمي الدولة من العدو الذي يتحداها حيث سواء اخذت الدولة بالنظام المركزي ام بالنظام اللامركزي فلا بد لها ان تباشر نوعا من الرقابة على الهيئات الادارية الاخرى، وهذا ما يسمونه بالرقابة الادارية.

وعليه واخيرا يمكننا القول ان الرقابة الادارية هي الصلة الواصلة بين السلطة المركزية والهيئات التابعة لها والتي تعد امرا لازما من اجل البقاء على وحدة الادارة داخل الدولة.

المبحث -2 : أنواع و مراحل الرقابة:

1- الرقابة الإستراتيجية.
2- الرقابة الإدارية.
3- الرقابة المالية.

أن جميع أنواع الرقابة تنطلق من مفهوم المتابعة والتدقيق للوصول إلى الأهداف الموضوعة في الخطة.

وسوف نهتم بالرقابة الإدارية لكونها موضوع البحث.

- **مراحل الرقابة الادارية:** تتكون عملية الرقابة الادارية من الخطوات الادارية الاتية:

1- وضع المعايير والهدف: ويقصد به وضع معايير موضوعية لقياس الانجازات التي تحقق وتعبر عن اهداف التنظيم، وهذه المعايير توضع على اساس تحديد كمية العمل المطلوب انجازها والمستوى النوعي لها والزمن اللازم لادائها ويجب ان تكون هذه المعادلات واضحة ومفهومة.

2- قياس الاداء الفعلي بالمخطط: اي مقارنة النتائج المتحققة بالمعادلات الموضوعة سلفا للاداء. اي تقييم للانجاز بعد اداء العمل.

3- تصحيح الاخطاء والانحرافات : ويقصد بها ابراز الاخطاء والانحرافات التي تسفر عنه قياس الاعمال السابقة، فاذا ظهر من مقارنة النتائج المتحققة بالمعادلات الموضوعة ان هناك اختلافا فهنا يجب اتخاذ الاجراء التصحيحي.

أهمية الرقابة الادارية:

للرقابة صلة وثيقة بالتخطيط فهي التي تسمح للمدير بالكشف عن المشاكل والمعوقات التي تقف ازاء تنفيذ الخطة وتشعره في الوقت المناسب بضرورة تعديلها او العدول عنها كليا او الاخذ باحدى الخطط البديلة على نحو ما اشرنا اليه عند التعرض لموضوع التخطيط.
والرقابة لها صلة بالتنظيم فهي التي تكشف للمدير عن اي خلل يسود الهيكل التنظيمي لوحدته الادارية، وفي مجال التفويض لا يستطيع المدير ان يفوض واجباته الا اذا توفرت لديه وسائل رقابة فعالة لمراجعة النتائج لان المفوض يظل مسؤولا عن انجاز المفوض اليه للواجبات التي فوضها.
والرقابة لها صلة ايضا بعملية اصدار الاوامر وبعملية التنسيق اذ يستطيع المدير عن طريقها التعرف على مدى تنفيذ قراراته ومدى فعاليتها ومدى قبولها من جانب اعضاء التنظيم وهي التي تمكن المدير في النهاية من معرفة اوجه القصور في التنسيق في منظمته الادارية فيعمل على تلافيها واذلالها.

المبحث – 3 مجالات الرقابة الادارية:

هنالك عدة مجالات لكي يتم ممارسة نشاطات الرقابة الادارية و منها ما يبنى على الموارد المادية في حين يبنى الاخر على الموارد البشرية و كما موضح ادناه:

1- الرقابة على الموارد المادية:

ان الرقابة على الموارد المادية يشمل بعض النواحي مثل الرقابة على المخزون والتي تستهدف الا تكون كمية المخزون اقل من الكمية اللازمة او اكثر من اللازم وتشمل ايضا الرقابة على الجودة لضمان تطابق السلع المنتجة لمستويات الجودة المحددة لها، وهناك ايضا رقابة فنية على الالات ، والتي تستهدف استخدام الالة المناسبة بما يتفق مع نوع وحجم العمل المطلوب.

2- الرقابة على الموارد البشرية:

يتضمن بعض الانشطة مثل اختيار العاملين ووضعهم في الاعمال الملائمة لهم وتدريبهم من خلال الدورات، ووضع معايير تقييم الاداء.

3- الرقابة على الموارد الاعلامية:

ان المعلومة الدقيقة في الوقت المناسب تعتبر اصلا من اصول المنظمة بناءا عليه فان الرقابة على المعلومات الغرض منها التاكد من ان التنبؤات قد تم اعدادها بدقة وفي الوقت المناسب وان المعلومات
التي يحتاجها المديرون في نشاط اتخاذ القرارات تصلهم في الوقت المناسب والكمية المناسبة وبمستوى من الدقة يمكن الاعتماد عليه.وهناك حالات على سوء الرقابة وانتشار الفساد الإداري والمالي في العراق. و كما في الجدول رقم 1 ادناه.

الجدول رقم (1)
مقدار المبالغ المهدورة نتيجة الفساد الإداري والمالي في الوزارات العراقية للمدة (2014 – 2015).

ت	الوزارة	الاموال المهدرة (مليون دولار)	نسبة الفساد (%)
1	الدفاع	4000	53,33
2	الكهرباء	1000	14,66
3	النفط	510	7,4
4	النقل	210	3
5	الداخلية	200	2,9
6	التجارة	150	2.1
7	المالية والبنك المركزي العراقي	150	2.19
8	الاعمار والاسكان	120	17.59
9	الاتصالات	70	10,26
10	أمانة بغداد	55	8
11	الرياضة والشباب	50	7,33
12	التعليم العالي والبحث العلمي	50	8,64
13	الصحة	50	8,64
14	العدل	40	5,86
15	الزراعة	30	4,39
16	الموارد المائية	30	4,39
17	الصناعة والمعادن	20	2,93
18	الهيئة العليا للانتخابات	10	1,46
19	السياحة	10	1,46
20	التربية	5	0,73
21	العمل	50	0,73

المصدر : انصاف محمود رشيد واخرون

يلاحظ من الجدول (1) وجود بعض الوزارات السيادية كان لها ترتيب و تسلسل في الجدول من خلال الاموال المهدورة بمبلغ (4000) مليون دولار، وبدرجة فساد بلغت (53.33%) وهذه النسبة تعادل درجة الفساد في بعض الدول العربية والافريقية، ثم قطاع الكهرباء الذي احتل المرتبة الثانية في مقدار المبالغ المهدورة وبمبلغ (1000) مليون دولار، بينما كانت وزارة التربية الاقل فساداً من بين الوزارات بمبلغ (5) مليون دولار. ويعود سبب ذلك إلى قلة الايرادات المخصصة للوزارة ضمن الموازنة المالية للدولة مقارنة ببقية الوزرات وفي مقدمتها وزارة الدفاع التي تستحوذ على الجزء الاكبر من الموازنة المالية للدولة وهذا يوكد الحجم الكبير للفساد لدى الموظف العراقي. وحسب ماجاء ضمن تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام (2011) فان الفساد له تأثير كبير على افراد المجتمع العراقي من أصحاب الطبقات الفقيرة في مجالات التوظيف الحكومي وتفاقم مشكلة البطالة في العراق.

فضلا عن فساد مالي غير منظور يقدر بأكثر من هذه المبالغ المحصورة والمتأتية عن عقود أو اختلاسات أو ترميم لمنشأت وتأجير طائرات وبواخر أو كساء طرق من الأرقام أعلاه يتبين أن جميع القرارات الحكومية قد هدرت فيها الأموال جراء الفساد الإداري والمالي .

أما الجدول (2) فانه يوضح بعض حالات الفساد المالي والإداري في بعض المؤسسات العراقية مختارة للمدة (2010 - 2011):

جدول (2)
بعض حالات الفساد المالي والإداري في مؤسسات عراقية مختارة للمدة (2010 - 2011)

الدائرة	نوع الفساد	المبلغ المحدد (مليون دينار)	المبلغ المنفق (مليون دينار)	التجاوز المالي * (مليون دينار)	مبلغ الرشوة (الف دولار)
البيئة	التجاوز من قبل الموظفين على الموازنة المالية لعام 2011.	1	1.725	0.725	-
	التجاوز في دائرة التوعية والاعلام البيئي.	6.25	10	3.75	-
	تجاوزات مالية آخرى.	10.5	17.5	7	-
هيئة النزاهة	الوساطة مابين موظفي النزاهة وموظفي دائرة أمانة بغداد لدفع الرشوة مقابل اغلاق ملفات فساد.	-	-	-	40
	الوساطة مابين موظفي النزاهة وموظف متهم بقضية اختلاس مالي لدفع الرشوة مقابل اغلاق ملفات الفساد.	-	-	-	60
محافظة بغداد	الوساطة مابين موظف في محافظة بغداد واحد المقاولين لاطلاق مستحقاته المالية مقابل دفع الرشوة.	-	-	-	40
دوائر البلدية	الوساطة مابين احد موظفي البلدية واحد المقاولين بخصوص مناقصة بتبليط احد الشوارع ببغداد.	-	-	-	30

المصدر: تم الاعتماد على:
- وزارة البيئة، مكتب المفتش العام، التقرير السنوي للفترة (2010 – 2011)، ص 15.
- الجمهورية العراقية، هيئة النزاهة، التقرير السنوي للفترة (2010 – 2011)، ص 34 - 35.
*** التجاوز المالي = المبلغ المنفق- المبلغ المحدد.**

يلاحظ من الجدول (2) حجم المبالغ المتجاوز عليها من قبل بعض الموظفين العاملين في بعض الدوائر، والذين يعملون على مبدأ وتحقيق المنافع والارباح غير المشروعة على حساب الصالح العام من خلال السرقة والرشوة، وهذا بالتأكيد سيؤثر بشكل كبير على عمليات الاستثمار والتنمية في العراق وبالتالي زيادة معدلات البطالة، فلو تم استثمار هذه الاموال بشكل صحيح لانخفضت معدلات البطالة في العراق.

والجدول (3) يوضح بعض قضايا الفساد التي تم ضبطها في بعض الوزارات العراقية لعام (2011):

جدول (3)
عدد قضايا الفساد التي تم ضبطها في بعض الوزارات والدوائر الحكومية العراقية لعام (2011)

ت	الوزارة	الرشوة (قضية)	الاختلاس (قضية)	أحداث ضرر متعمد بالمال العام (قضية)	التزوير (قضية)	قضايا فساد آخرى (قضية)	مجموع القضايا (قضية)
-1	وزارة المالية	13	17	58	15	3	106
-2	وزارة الداخلية	12	5	8	13	13	51
-3	وزارة الدفاع	11	11	41	49	4	116
-4	وزارةالبلديات و الاشغال العامة	-	16	37	55	5	113
-5	وزارة الصحة	2	17	5	48	10	82
-6	أمانة بغداد	9	26	1	10	6	52
-7	وزارة الصناعة	5	5	14	57	2	83
-8	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	1	4	1	36	5	47
-9	وزارة النفط	1	3	9	25	2	40
-10	وزارة الزراعة	-	7	18	3	6	34
-11	مؤسسة السجناء السياسيين	1	1	1	19	2	24
-12	وزارة الموارد المائية	1	3	2	14	2	22
-13	وزارة الاتصالات	2	5	9	10	1	27
-14	وزارة الكهرباء	1	11	5	9	1	27
-15	وزارة التجارة	1	18	23	8	3	53
-16	وزارة التربية	6	10	13	40	4	73
-17	وزارة النقل	3	3	44	43	1	94
-18	وزارة الاعمار والاسكان	2	1	-	3	1	7
-19	وزارة الشباب والرياضة		2	5	2	-	9
-20	هيئة النزاهة	2	-	-	4	-	6
-21	مؤسسة الشهداء	-	1	-	4	1	6

-22	وزارة الخارجية	-	3	-	-	-	3

المصدر: الجمهورية العراقية، هيئة النزاهة، التقرير السنوي لسنة 2011.

يلاحظ من الجدول (3) انتشار مظاهر الفساد بدرجة كبيرة من قبل موظفي وزارات المالية والدفاع والبلديات، أما وزارة الخارجية فقد سجلت ادنى درجة في الفساد من بين الوزارات العراقية لعام (2011). أما الحالات المضبوطة لعدد من قضايا الفساد المالي والإداري على مستوى المحافظات العراقية (عدا اقليم كردستان).

فيمكن توضيحه من خلال الجدول (4):

جدول (4)

عدد قضايا الفساد في بعض المحافظات العراقية لعام (2011)

ت	المحافظات	الرشوة (قضية)	الاختلاس (قضية)	أحداث ضرر متعمد بالمال العام (قضية)	التزوير (قضية)	قضايا فساد آخرى (قضية)
-1	بغداد / الرصافة	45	71	61	80	45
-2	بغداد / الكرخ	20	53	79	99	15
-3	ذي قار	4	20	17	53	14
-4	ميسان	-	-	2	21	58
-5	بابل	5	7	58	28	27
-6	واسط	2	-	2	16	1
-7	المثنى	2	15	-	40	6
-8	كربلاء	2	3	31	32	-
-9	النجف	2	2	1	19	1
-10	القادسية	2	8	12	31	6
-11	نينوى	7	12	26	75	9
-12	كركوك	1	5	19	44	5
-13	صلاح الدين	2	12	-	34	5
-14	ديالى	-	2	1	46	1
-15	الانبار	2	14	6	46	2

المصدر: تم اعداد الجدول بالاعتماد على: جمهورية العراق، هيئة النزاهة، التقرير السنوي لسنة 2011.

يلاحظ من الجدول (4) ان محافظة بغداد بجانبي الكرخ والرصافة قد سجلت أعلى حالات الفساد المالي والإداري، ثم تلتها محافظة نينوى، بينما سجلت محافظات ميسان وديالى والانبار أدنى حالات الفساد في العراق لعام (2011).

المبحث – 4 أسباب تزايد الفساد الاداري في العراق

يرجع تزايد الفساد في العراق لأسباب عديدة شجعت على استشراءه منها داخلية وآخرى خارجية، وكما مبينه بالنقاط الاتية:

1- **الأسباب الداخلية**[1]**:**

أ- التغيرات في الانظمة السياسية تلعب دورا مهم في نشر ثقافة الفساد، فاذا كان النظام دكتاتورياً رافضاً

(1) هاشم الشمري، وايثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، ص 167 - 169.

للعولمة جعل الفساد المالي والإداري محلياً، وبالعكس اذا كانت هناك الديمقراطية سوف يترتب نتائج أخطر من خلال جعل الفساد محلياً وخارجياً، كما ان ضعف مؤسسات الحكم، بعد الاحتلال الامريكي للعراق وبسبب غياب الانظمة والقوانين اصبح هناك فراغ دستوري وقانوني تولد معه الفساد تبعاً لطبيعة المرحلة الانتقالية. ارتفاع أسعار العديد من المواد الاستهلاكية الضرورية في ظل التفاوت الكبير بين سلم الرواتب لموظفي الدولة، ناهيك عن ضعف المبالغ المخصصة لشبكات الحماية الاجتماعية واستشراء الفساد فيها من خلال كثرة الاسماء الوهمية، فضلاً عن ان هذه المبالغ لاتكفي لسد الحاجة المعيشية لافراد المجتمع العراقي.

ب- انتشار ثقافة الجهل والبقاء على العادات العشائرية القديمة، مع بروز ظاهرة التطرف وفقدان الشفافية.

ت- انعدام الخدمات الأساسية ذات التماس المباشر بحياة المواطنين، واتساع نطاق البيروقراطية في دوائر الدولة العراقية.

ث- تراجع اجهزة الدولة الرقابية في عملها نتيجة التدهور الامني بين الحين والآخر، واتساع الفجوة بينها وبين افراد المجتمع العراقي عبر وسائل الشكوى والاتصال.

2- الأسباب الخارجية:

لعل الأسباب الخارجية إلى جانب الأسباب الداخلية، كان لها الاثر الاكبر في ابقاء العراق في دوامة الفساد المالي والإداري من خلال الدراسة والتخطيط الستراتيجي الطويل للسيطرة على مناطق البترول في الشرق الاوسط من قبل القوى العظمى الامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية، وبريطانيا، منذ عام (1920) والمدة مفتوحة لغاية نفاذ ثروات العراق الهائلة وفي مقدمتها البترول، من خلال تصدير الفساد الاجنبي إلى العراق عبر العديد من الطرق منها الانظمة الحاكمة، وتدمير الاقتصاد للبلاد واستخدامه كاداة للأبادة الجماعية وتفريغه من محتواه ثم اغراقه في ديون مجحفة من خلال القروض والمساعدات التي عجز العراق عن تسديدها نتيجة الحروب في وقتها المحدد[1].

المبحث – 5 الفروقات بين المخالفة الإدارية والمخالفة المالية

بعد التطرق الى مفهوم الفساد الاداري والمالي مع اهم انواعه وخصائصة واسبابه وبيان اضراره على الوزارات والمحافظات العراقية فقد يظهر هنالك تداخل بين مفهوم الفساد المالي والاداري مع بعضهما البعض نظراً لتداخل الافعال التي تصنف تحت كل منه وعلية لابد من ان نقوم بالتفريق بينهما.

إن المخالفات المالية كثيرة ومتشعبة ولا يمكن حصرها لاسيما مع اتساع حجم النشاط الذي تمارسه أجهزة الدولة والتوسع الحاصل في استخدام المال العام، وهي بهذا المعنى تعني مخالفة القواعد والإجراءات والنظم المالية والمحاسبية السارية المفعول ، والخروج عن قواعد وأحكام الموازنة العامة للدولة أو الموازنات الملحقة بها أو المستقلة عنها، أي هي كل فعل أو امتناع عن

(1) ميشيل شوسو دوفسكي، عولمة الفقر، ترجمة: جعفر علي حسين السوداني، بيت الحكمة، بغداد، 2001، ص47.

فعل يخل بالقواعد المالية المقررة قانوناً ، وكل التصرفات المالية الخاطئة أو الإهمال أو التقصير الذي يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو مؤسساتها العامة الخاضعة للتشريعات ذات العلاقة ، وبصفة عامة، هي تلك الأخطاء التي تشكل من ناحية خرق صريح للأحكام التشريعية أو التنظيمية المتعلقة بتنفيذ عمليات الإيرادات أو النفقات أو الأموال المنقولة أو غير المنقولة التابعة للدولة أو الداخلة في ذمة المؤسسات العامة، وتلحق من ناحية أخرى ضرر للخزينة العامة أو بأموال هذه المؤسسات ، وتعدّ بعض التشريعات المالية كل عرقلة غير مبررة لأعمال الأجهزة العليا للرقابة المالية في حكم المخالفة المالية لأنها تتنافى مع الأهداف التي أنشأت من أجلها هـذه الأجهـزة والمتعلقـة بحمايـة الـمال العـام والمحافظـة على الحقـوق الماليـة للدولـة. (جبر: 2011: 44)

وتشترك كل من المخالفة المالية والمخالفة الإدارية في كون مرتكب الفعل هو موظف عام غير أنهما تختلفان فيما يأتي: (جبر: 2011: 45).

1- المخالفة المالية تقع على الحقوق المالية للدولة أو مؤسساتها العامة، في حين أن المخالفة الإدارية تقع على الجهة التي ينتمي إليها الموظف العام.
2- المخالفة المالية يرتكبها بالخصوص كل من المحاسبين الحكوميين أو الآمرين بالصرف والموظفين ذوي العلاقة، أما المخالفة الإدارية فهي تتمثل في إخلال الموظف الإداري بمهماته الوظيفية وخروجه عن الواجب الوظيفي وعدم مراعاته لأحكام القوانين واللوائح والأنظمة السارية.
3- يترتب على المخالفات المالية المكتشفة عقوبات طبقاً للتشريعات السارية في حين أن المخالفة الإدارية فيترتب عليها اتخاذ إجراءات تأديبية.

كما أن هناك أفعال تعد مخالفة مالية وإدارية في الوقت نفسه مثل حالة اختلاس الموظف لأموال عامة، ويخضع مرتكبي مثل هذه الأفعال إلى عقوبات جنائية وجزاءات تأديبية في الوقت نفسه مع الإشارة إلى أن العقوبات الإدارية مستقلة تماماً عن المسؤولية الجزائية التي يدان بها الموظف المرتكب للمخالفة المالية، فضلاًعن انه يمكن تكييف بعض المخالفات الإدارية بمنزلة مخالفة مالية مثل عدم التعاون مع الجهاز الأعلى للرقابة في أداء مهماته الرقابية والمماطلة في أعداد البيانات المالية وتقديمها في موعدها المحدد.

المبحث- 6 التحليل الاحصائي و اهميته:

مقدمة:

ان الرقابة هي اساسا وظيفة من وظائف الادارة تساهم في دعم السياسات والاهداف والخطط والبرامج عن طريق التأكد من ان الخطط تترجم اهداف الوحدة،وان المخطط ينفذ بأقل تكلفة وان الفرص المتاحة قد أستغلت بكفاءة،مع مراقبة التنفيذ والتأكد من ان الوحدة تسير نحو تحقيق الهدف والحث على تصحيح المسار ومتابعة الاجراءات التصحيحية. وتتضمن الرقابة عدة عناصر منها:عملية قياس الاداء بأعتبارها جوهرعملية الرقابة،اسلوب المقارنة المنظمة للنتائج الفعليةبالاهداف المطلوبة وتقيم اسباب عدم تحقيقها،تحديد الانحرافات الموجبة والسالبة والتشخيص الصائب لاسبابها،وتقديم التوصيات والمقترحات التي من شأنها معالجة الاسباب

التي أدت الى ظهور الانحرافات واخيرا ضرورة متابعو وتنفيذ هذه التوصيات لكي تحقق النتائج الايجابية لعملية الرقابة.
للرقابة عناصر رئيسية تتكون من المدخلات، العمليات، المخرجات، والتغذية الراجعة والتدقيق. كما موضحة في الشكل رقم (1).

يوضح المنظمة بوصفها نظام مفتوح.

الشكل رقم (1)
العناصر الرئيسية للرقابة الادارية

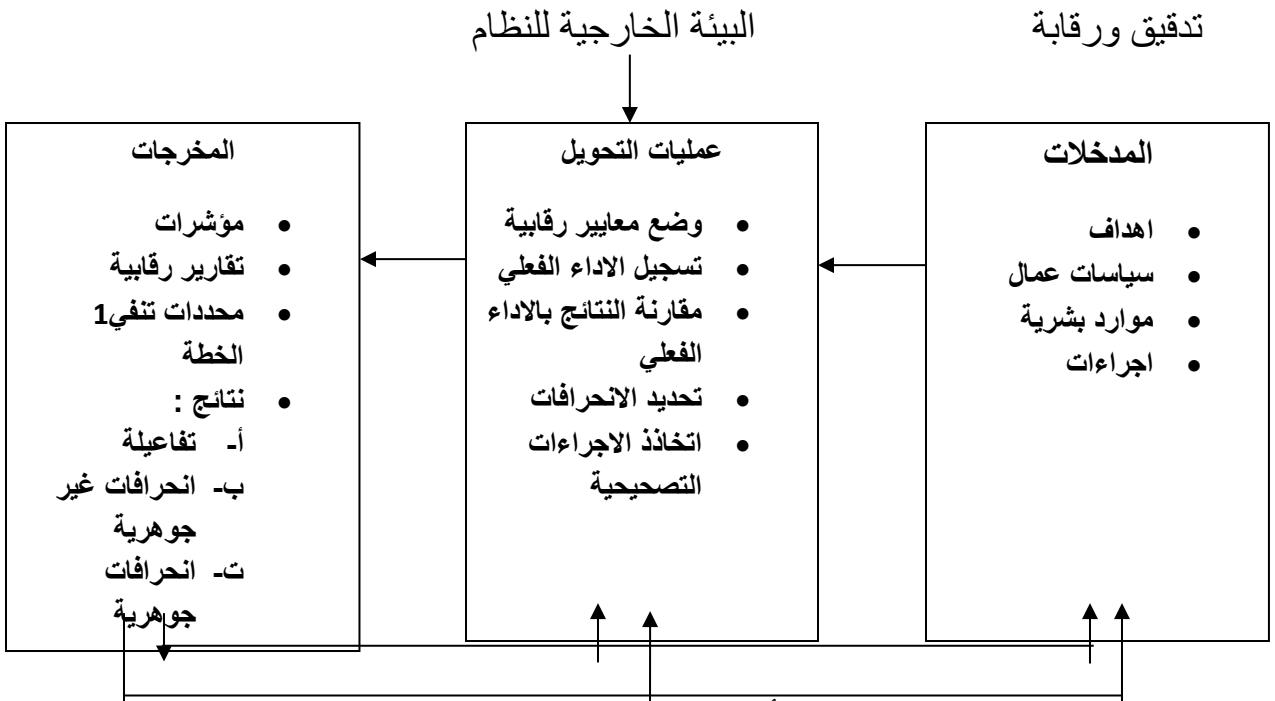

المصدر : المخطط تم اعداده من قبل أ.د العنزي , سعد علي , و الماجدي ى, عبد الرزاق جبر 2016, , مباديئ ادارة الاعمال , دار الكتب و الوثائق, بغداد, العراق, ص76.

يتضح من الشكل اعلاه وجود ثلاث نتائج رئيسية لعملية الرقابة:

1- تطابق نسبي بين الاداء والمخطط ويدل على ان الادارة تسير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق الهدف.
2- انحراف غير جوهري: بين الفعلي والمخطط ويلزم اتخاذ اجراءات تصحيحية.
3- انحراف جوهري: وفي هذه الحالة يلزم اعادة النظر في الخطة.

توجد مجموعة من الاساليب الكمية في هذا السياق لغرض منع الاخطاء في ادارة عمليات الرقابة والكشف عن الانحرافات الجوهرية عن الاهداف المرسومة لتلك المنظمة ومنها:

1- المقايس الاحصائية: توجد عدة مقايس احصائية تعمل على عرض الحقائق والنتائج وتحليلها، مثل تحليل الانحرافات عن المعادلات المحددة، وكذلك تحليل التباين بين قيم الاداء في اوقات محددة، وتحليل الارتباط بين النتائج المحققة وبين العديد من الظواهر الداخلية والخارجية.
2- اساليب بحوث العمليات: وهي استخدام الاساليب والطرق العلمية لتنظيم تعاون العمليات والانشطة ضمن نظام ما بغية ايجاد حل أمثل او حلول مثلى لمشكلات هذا النظام من بين جملة من الحلول الممكنة ومن أبرز هذه الاساليب التي تستخدم في عملية الرقابة الادارية:

أ- المخططات الشبكية:- يعبرالمخطط الشبكي وتحليله عن تقنية اساسية في التخطيط والرقابة لجميع انواع المشاريع حيث انه يوفرطريقة مهيكلة لحل مشكلة ادارة المشاريع وصولا الى انجاز ناجح. ويتضمن التحليل الشبكي تقنيات بيانية، وبالتالي يمكن للاشخاص ذو الخلفية التقنية المحدوده فهمه واستخدامه. وتعد الرسوم البيانية الشبكية طريقة لتمثيل مهام المشروع والعلاقات المتداخله بعضها مع البعض الاخر ويبين تتابع المهام والغعاليات المنطقي. وتحديد الفعاليات الحرجه في هذه المشاريع.

لقد أثبتت طريقة المخطط الشبكي أنها أداة فعالة لتخطيط المشروع والسيطرة عليه، فهية قادرة على اعطاء نظرة شاملة عن المشروع ككل. بالاضافة الى توفير المعلومات المفصلة الكافية عن الانشطة والتي يمكن عن طريقها احداث التغيرات واعادة التخطيط. فالغرض من اي مشروع كما هو معروف هو تحقيق هدفا معيناً، الا انه بسبب الانغماس في الانشطة اليومية للمشروع يمكن ان يختفي هذا الهدف الرئيسي من امام اعيننا في الوقت الذي يكون جزء من السيطرة على المشروع ان نحافظ على ادراكنا لهذا الهدف النهائي. والنقطة الرئيسية الاولى للسيطرة على المشروع عن طريق المخطط الشبكي تتحقق بمجرد الانتهاء من رسم المخطط على شكل اسهم ودوائر، فعند هذه النقطة تكون الانشطة الفرعية قد تحددت، وتكون الازمنة الخاصة بها قد تم تقديرها كما ان اسبقيات تنفيذ الانشطة تكون ظاهرة من خلال اسهم المخطط عندها عندما نقوم بوضع هذه المعلومات كلها امام الناظرين الى المخطط فان ذلك سيمكنهم من تصور المشروع ككل، فاستعراض المخطط الشبكي يمكن ان يكون عامل حث للادارة ومبعث اطمئنان للعملاء المستفادين من هذا المشروع.

ويمكن ان تعمل المخططات الشبكية على رقابة المشاريع من خلال تحليل المشاريع من خلال التعاقد مع الشركات المنفذه اثناء تقديم العطاءات ومعرفة وقت وكلفة تنفيذ هذه المشاريع وفق هذه الاساليب العلمية وسوف تقبل العطاءات التي تكون قرية من الطريقة العلمية في تنفيذ هذه المشاريع ونرفض العطاءات المقدمة من قبل هذه الشركات التي تكون بعيدة عن نتائج هذه الاساليب العلمية حتى لو كانت اقل من كلفة الاساليب العلمية لكي نمنع الفساد المالي و هدر الاموال.

الفصل الثالث
الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول: الاستنتاجات

1- خضوع الأجهزة الرقابية إلى الأجهزة التنفيذية.
2- هناك علاقة وثيقة بين نوع النظام السياسي وطبيعته وتفعيل نظام الرقابة على ممتلكات الدولة.
3- ظهور حالات الفساد الإداري والمالي بسبب عدم جدية الدولة في محاربته وتكبيد الأجهزة الرقابية بمفاهيم واليات غير علمية.
4- بالنظر لظهور مفاهيم وشعارات مثل العولمة وحرية التجارة واقتصاد السوق والانفتاح على الآخر، فإن البيئة الدولية أصبحت أكثر من ملائمة لنمو وانتعاش ظاهرة الفساد التي أصبحت عالمية تعرفها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.
5- هناك اثار سلبية للفساد تمتد لجميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتؤثر على حياة المواطن اليومية وتجعل اهتزاز الثقة في نزاهة الأجهزة الحكومية واهدار مبدأ العدالة.
6- تتعدى اثار وتكلفة هذا الفساد المعولم الاثار المعنوية الى الاثار المادية فتعيق مشروعات النمو الاقتصادي والزراعي والصناعي لارتفاع كلف الرشاوى وبالتالي هروب الاستثمارات وظهور سائر اشكال الجريمة وخصوصاً الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية بما فيها غسيل الأموال.
7- ظهر الفساد بشكل واضح في المشتريات والمقاولات والعقود الحكومية حيث ان هذا المجال يوفر مجال كبير للرشاوي وبكافة اشكاله، عقود الصيانة وتكنولوجيا المعلومات، ويبرز حالياً في دوائر الدولة عملية التلاعب في المواصفات الفنية وخصوصاً عند التنفيذ، وتحديد المواصفات الفنية لبعض المناقصات استناداً الى اتفاق غير معلن مسبق بين المورد والدائرة المعنية، ووصل الأمر الى ان المسؤول الأول في بعض الدوائر يقوم بذاته بجلب عروض الشراء وما على اللجنة سوى الموافقة على الشراء... الخ.
8- ان الحالة العكسية للفساد الإداري هي الشفافية ويظهر غيابها المعتمد الهدف الحقيقي من اجل سيادة الفساد الإداري بكافة اشكاله ولمواجهة هذا الواقع ظهر ميثاق الاستقامة لفريق الشفافية الدولية.
9- افتقار الاقتصاد العراقي وإيقاف المشاريع وزيادة الثراء الفاحش دون جهد لفئات واشخاص طفيليين على المجتمع العراقي فضلاً عن تبذير لأموال البلد دون زيادة الموارد الإنتاجية أو الفعالة في خلق القيمة المضافة.
10- الافراد والهيئات المتورطة في الفساد الإداري والمالي وبالتالي بغسيل الأموال تتوقف لديهم الرغبة والاندفاع للعمل والإنتاج كما تنخفض معدلات الادخار لدى الافراد لارتفاع معدلات التضخم مما يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية للأفراد وارتفاع الأسعار وتفشي البطالة في المجتمع.
11- ان الرشوة هي مفتاح كل الآفات وكل الانعكاسات المدمرة لكيان المجتمع العراقي نتيجة ما تقدمة من تسهيلات لخرق القانون والتحايل عليه وعقد الصفقات المشبوهة.

12- وجود مخاطر صاحبت عملية استخدام التكنولوجيا في العمليات المالية والمصرفية ومنها استخدمها في نشاطات إجرامية كغسيل الأموال لأنها أصبحت ملاذاً أمناً لغاسلي الأموال للقيام بعملياتهم الغير شرعية.
13- الافتقار إلى العناصر المتخصصة في مجال التدقيق والرقابة.
14- قلة وضعف استخدام التكنولوجيا المتقدمة في مؤسسات الدولة الالية المصرفية والأجهزة الرقابية خاصة حيث تعتمد على العمل اليدوي الذي يسهل عملية التلاعب.
15- عدم استخدام الحاسوب في توثيق فعالية الإجراءات الرقابية (التدقيق الآلي).
16- عدم فعالية الرقابة الشعبية على نشاطات وفعاليات ومؤسسات ومنظمات الدولة.
17- افتقار المراقبة والمساءلة من قبل الحكومة للمسببين ابتداء من الإدارات العليا يؤدي إلى تفعيل انتشار الفساد في العراق.
18- زعزعة القيم الأخلاقية القائمة على الصدق والأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتحول هذه القيم الأخلاقية إلى السلبية وعدم المسؤولية وانتشار الجرائم بسبب غياب القيم والرقابة الفعالة.

المبحث الثاني : التوصيات

1- سن تشريعات تؤدي إلى استقلالية الأجهزة الرقابة وعدم خضوعها لأجهزة الدولة التنفيذية.
2- أن تقديم الدولة بدعم كافة مستويات الرقابة وجعلها جزء من سياستها العامة.
3- ضرورة اطلاق يد القضاء وتطبيق القوانين بحق المخالفين والفاسدين بدون تمييز وعدم التستر عليهم.
4- أن بداية المعالجة للفساد بأنواعه تنطلق من تربية وتوعية وتثقيف مستمر بضرورة حمل الأمانة واحترام الواجب.
5- ان معالجة الفساد يجب ان تبدأ من قمة الهرم الحكومي قبل قاعدته.
6- معالجة الفساد تقضي بتشكيل جبهة رسمية شعبية لمقاومة الفساد باشكاله ومحاصرة المفسدين وابطال نشاطاتهم ووضع آلية فعالة وشفافة لتحقيق هذا الهدف.
7- رسم سياسة اقتصادية من أولوياتها إعادة توزيع الدخل وزيادة الدخول الحقيقية لذوي الدخل المحدود مما يقلل من نسب الفقر والحرمان.
8- إحلال الكفاءات الإدارية العلمية في الجهاز الإداري وابعاد الفاسدين عن المناصب القيادية.
9- ان المرحلة التي يمر بها اقتصادنا الوطني تتطلب تدخل الدولة في تخطيط وتوجيه النظام الاقتصادي وتنقيته من ممارسات الفساد التي تتهدد كيانه.
10- استخدام الأساليب العملية والكمية في الرقابة لرفع كفاءة وفعالية المنظمات والتركيز على الأدارة الألكترونية في المعاملات المصرفيه كافه .
11- منح العاملين في أجهزة الرقابة محفزات تشجع على الاستمرار والبقاء في العمل دون النظر الى مكان أخر.
12- تهيئة كوادر عملية وتدريبها وتكون متخصصة بالرقابة.
13- الدخول إلى عالم التكنولوجيا الحديثة في الرقابة والابتعاد تدريجيا عن العمل اليدوي.

14- استخدام التدقيق الآلي في توثيق فعالية الإجراءات الرقابية.
15- الاعتماد على الرقابة الشعبية البرلمانية وإعطاءها حيز كبير من الأهمية لدعم ومساعدة الأجهزة الرقابية الرسمية.
16- تفعيل وسائل المحاسبة والمسائلة من خلال اقرار القوانين وتحديد العقوبات.
17- إعطاء دور رئيسي وهام للسلطتين التشريعية والتنفيذية في مكافحة الفساد لنجاعة الوسائل التي تمسكان بها كالتشريع ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب والشفافية وتوفير النزاهة للموظفين وتبسيط المعاملات وغيرها من الوسائل المهمة.
18- لا يمكن القضاء على الفساد الإداري والمالي في أعوام قليلة معدودة لان مكافحة الفساد معركة طويلة المدى ينبغي اعتمادا ستراتيجية ما لا تقل مدتها عن مئة عام، فأنكلترا استغرقت (99) عام للتخفيف من الفساد فيها.
19- اعادة النظر بكافة الوسائل التربوية وزيادة مفاهيم الأخلاق والصدق والامانة والعدل وجعل هذه المفاهيم تشير الى الايجابية للتمسك بها.

قائمة المراجع والمصادر:

1- حسن نافعة، دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد(301)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول، 2004.
2- محمود محمد عماره ، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية – دراسة مقارنة بالقانون الإداري،
3- حسن النجفي، المصطلحات التجارية والمصرفية، دار الحرية، بغداد، 1976.
4- د. خليل الشماع ، إدارة المصارف ، بغداد ،1985.
5- د. حسين عبد العال محمد، الرقابة الإدارية على الجهاز الإداري للدولة.
6- د. كريمة الجوهر، الرقابة المالية، وزارة التعليم العالي، الجامعة المستنصرية ـ كلية الإدارة والاقتصاد، ط2، 1999.
7- د. ماهر العبيدي، مبادئ الرقابة المالية، 1985. و د. احمد جامع، فن المالية العامة، 1986.
8- د. لادري ماباس وجاصي خود، أنواع الرقابة المالية، المجلة الدولية للرقابة الحكومية العدد الاول 1994، ص166.
9- شريف علي، الإدارة المعاصرة، الدار الجامعية الإسكندرية،2000.
10- دراسة ميدانية لباحثين في الدائرة الاقتصادية في وزارة المالية، 2009.
11- الفساد الإداري (ابعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية)، وقائع الندوات العلمية التي عقدها قسم الدراسات القانونية خلال عام 2008، مكتبة بيت الحكمة، بغداد، 2009.
12- د. سالم توفيق الخفي، دراسة حالة العراق تحت الاحتلال، ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

13- د. مزاحم ماهر علي،الفساد الإداري والمالي وانعكاساته السلبية عن المستهلك والاقتصاد العراقي، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمي الثاني وبعنوان الغش الصناعي والتجاري والخدمي وحماية حقوق المستهلك العراقي للفترة 15 – 16 اذار 2006، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، جامعة بغداد، دراسة غير منشورة.
14- ميشيل دوفشكي، عمولة الفقر، ترجمة جعفر علي حسين السوداني، بيت الحكمة، بغداد، 2001.
15- انصاف محمود رشيد واخرون، فاعلية نظام الرقابة المالية واثره في الفساد المالي في العراق – دراسة تطبيقية على جامعة الموصل، العدد(8)، الموصل، 2012.
16- هاشم الشمري، وايثار الفضلي، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، ط1، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
17- الجمهورية العراقية، هيئة النزاهة، التقرير السنوي للفترة (2010 – 2011).
18- وزارة البيئة العراقية، مكتب المفتش العام، التقرير السنوي للفترة (2010 – 2011).
19- مصطفى حميد كزار، تحليل واقع الاقتصاد العراقي بعد عام (2003) مع التركيز على الفساد (البطالة)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة الاقتصاد – جامعة، 2014.
20- مصطفى حميد كزار،الفساد المالي والاداري وانعكاساته على البطاله في العراق للمدة 2003-2012،رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد.
21- عدي حاتم ، الفساد المالي والاداري وعلاقته باجراءات الاختيار ، رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد ،بغداد ،2014.

مراجع الانترنت والمراجع الأجنبية:

20- Designing strategic control systems http:// students Washington.
21- Strategy Monitoring and control , Bibliographies / references contributors.
22- Hospital practice group http:// www.active strategy.com.
23- Klitgaart , Robert , 1988. Controlling corruption, Berkeley university of californis , Press.